صعوبات التّناول الصّرفي في التّحرير المعجميّ

د/ براهيم بلقاسم*

قسم الدّراسات اللّغويّة، كلّيّة الأدب العربيّ والفنون

جامعة عبد الحميد بن باديس / مستغانم-الجزائر، brabel1959@gmail.com

الاستلام: 2022/07/18 **القبول:** 2022/09/01 **النشر:** 2022/09/30

ملخّص: إنّ المحرّر هو المرقاة الأولى في سلم بناء المعجم التّاريخيّ لما يناط به من تكليف بالتّنقيب والتّهذيب ابتغاء تقديم عمل مؤصّل يستنبطه من ثنايا المعاجم المتاحة كمادّة يرصد دلالتها عبر العصور، ومن ثنايا كتب اللّغة كسياق يهديه إلى بناء سليم مؤسّس ترفده قواعد اللّغة نحوا وصرفا وإملاء وبلاغة... ولعلّ الدّرس الصّرفيّ أعلقها وأوشجها بالعمل المعجميّ بالنّظر إلى أنّ الإنتاج فيه ذاتيّ داخليّ ينبع من الكلمة الأصل في تشقّق وتناسل ثريّ قد تنتج عنه بعض الإشكالات الّتي تعاد في الأصل إلى ثنائيّة اللّفظ والمعنى حيث المعنى متّسع واللّفظ ضيّق، فهذه الورقة تقصد إثارة الموضوع بذكر بعض هذه الصّعوبات تأكيدا على وجوب تعمّق المحرّر في علم الصّرف ومباحثه.

الكلمات المفتاحيّة: التّحرير المعجميّ، الدّرس الصّرفيّ، الدّلالة الصّرفية، الاشتقاق، ثنائيّة اللّفظ والمعنى

Morphological Issues in Lexical Editing

The editor is the first step on the ladder of constructing the historical lexicon because he is entrusted with the task of excavation and refinement in order to present an original work that he deduces from the folds of available

* **المؤلّف المرسل.**

dictionaries as a material that monitors its significance. It is through the ages and from the folds of language books as a context that guides him to a sound and well-founded structure that is supported by language rules; grammatically, dictationally and eloquently/rhetorically. Perhaps the morphological lesson clings it to the lexical work, given that the production in it, is an internal subject, stemming from the original word in a rich split and interbreeding that may result in some problems that are originally related to the duality of the word and the meaning where the meaning is wide and the word is narrowed. This paper intends to raise the subject by mentioning some of these difficulties, emphasizing the necessity of the editor's in-depth study of morphology and its topics.

Key words: lexical editing , morphological course , lexicon significance , derivation , uttirance — meaning duality

يشار إلى أن المنصّة مصمّمة من حيث مسألة الاشتقاق على مذهب الكوفيّين الذي يقول بأنّ الفعل هو أصل المشتقّات، لذلك تُقدّم الأفعال على غيرها في المنهج المعتمد للتّحرير، وتوضع قُبالة الفعل المشتقّات كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم المرّة واسم الآلة واسم الهيئة وما إليها، فإذا تمّ اقترح أحد المشتقّات في خانة المداخل فإنّما هو على سبيل الاستئناس ليبحث المحرّر في الأفعال التي كانت أصلًا لاشتقاقها، وبخاصّة حين ترد في شاهد حيّ استعماليّ. ولكن لا نجد اسم المصدر مذكورًا في عداد المشتقّات، وهو ما يقتضي السّؤال عمّا إذا كان يمكن أن يكون مدخلا مثل الألفاظ الآتية: الكلام، النّبات، الجواب...، وهذا يستدعي مراجعتنا لعمل المعاجمة الأوائل منهم والمتأخّرين لمعرفة كيفيّة تعاطيهم مع اسم المصدر.

إنّ الباحث يجد ما يجيب عن سؤاله حين يستفتي المعاجم فيجد أسماء المصادر هذه من المداخل المعجميّة من غير أن يذكر أصحاب المعاجم أنّها أسماء مصادر، ولنأخذ لذلك مثالا ففي الجذر قتل يسرد الخليل مداخل هي قاتَل، أَقْتال، ومقَتِّل، وتقتّل، ثمّ يذكر(القَتْل)، ويذكر بعده الفعل أَقْتَلَ، والمقتَّل من الدّوابّ المذلّل بالخدمة(1)، ويزيد صاحب الجمهرة عليها بمداخل منها قِتْل الرجل نظيره، وكذلك عدوّه، وتقَتَّل الرّجل للمرأة تضرّع إليها، ولحاجته أتاها، وقِتْلة سوء، اقتَتَل الْقَوْم، وتَقَتَّلوا فِي معنى تقاتلوا، وفي مستهلّها ذكر القتل، إذ يقول: "الْقَتْل: مَعْرُوف" (2)، فليس هناك وقفة عند مسألة المصدريّة، ولا غيرها من الدّلالات الصّرفيّة الصّيغيّة، والمعاجم المتأخّرة زمانًا أوفى وأوفر عدد مداخل ودلالات استعماليّة على غرار لسان العرب، فقد جاء فيه أضعاف ما ورد عند المتقدّمين بشرح ضاف بخصوص هذه المادّة، وهو حين يصل إلى مفردة (القتل) لا يزيد على قوله: " والمُقَاتَلَة الْقِتَالُ؛ وَقَدْ قَاتَلَه قِتالًا وقِيتالًا، وَهُوَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَكَذَلِكَ المُقاتَل؛ قَالَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ:

أُقَاتِلُ حَتَّى لَا أَرى لِي مُقاتَلًا ** * وأَنجو إذا غُمَّ الجَبانُ مِنَ الكَرْب(3)

فهو يذكر (المقاتلة، القتال، القيتال (بالياء)، المَقَاتل)على أنّها تعني حدث القتل من غير ميز دلاليّ، أو فرق صيغيّ بينها. وهذا معقول مفهوم في عمل شأنه ضبط المعجمات لا حسم الفروق بينها دلاليّا، لكنّ الأمر قد يختلف بالنّسبة إلينا، ونحن نرصد معجمًا جامعًا متأخّرًا زمنًا تكتنف المعجمات فيه دراسات لغويّة صرفيّة وبلاغيّة ونحويّة تعين على التّصنيف الدّقيق، ومن هذا المنطلق تثير هذه الورقات هذا المبحث بكلّ ما يتعالق فيه من معارف رجاء بلوغ المأمول.

المصدر واسم المصدر لغة: مشر بهما اللّغويّ واحد لأنّهما يَنمِيان إلى مادّة واحدة هي (ص د ر)، وقد انفرد اسم المصدر بكونه مركّبا إضافيًّا بزيادة لفظ (اسم)، فالمادّة (ص د ر) "وأَصْدَرْته فصدَرَ أَي رَجَعْتُهُ فرَجَع، وَالْمَوْضِعُ مَصْدَر وَمِنْهُ مَصادِر الأَفعال. وصادَرَه عَلَى كَذَا. والصَّدَرُ: نقِيض الوِرْد. صَدَرَ عَنْهُ يَصْدُرُ [يَصْدِرُ] صَدْرًا ومَصْدرًا ومَزْدَرًا؛ الأَخيرة مضارِعة؛ قَالَ:

ودَعْ ذَا الهَوَى قَبْلَ القِلى؛ تَرْكُ ذِي الهَوَى * ** مَتِينِ القُوَى، خَيْرٌ مِنَ الصَّرْمِ مَزْدَرَا

وَقَدْ أَصْدَرَ غيرَه وصَدَرَهُ، والأَوَّل أَعلى. وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ﴿ **حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعاء** ﴾ 32/ القصص(4)

ويربط صاحب كتاب العين العلاقة بين المعنيين اللّغويّ والاصطلاحيّ بقوله: "والمصدَرُ: أصلُ الكلمة الذي تَصدُرُ عنه الأفعالُ. وتفسيره: أنّ المصادر كانت أوّلَ الكلام، كقولك: الذَّهاب والسَّمْع والحِفظ، وإنّما صَدَرت الأفعالُ عنها، فيقال: ذَهَبَ ذَهاباً، وسَمِعَ سمعاً وسَماعاً وحَفِظَ حِفظاً "(5) وفي هذا إعرابه عن تأييده أن المصدر هو أصل الاشتقاق، وذلك بعدما فصّل لغويّا أن "الصَّدَرُ: الانصراف عن الوِرْدِ وعن كلِّ أمرٍ، ويقال: صدروا وأصدرناهم. وطريق صادر في معنى يصدُر عن الماء بأهلِه، وكذلك يَرِدُ بهم مكانَ كذا وكذا، فهو واردٌ، [وقَال لبيد يذكر ناقَتَيْن:

ثُمَّ أصدرناهما في واردٍ ** * صادرٍ وهْمٍ صُواهُ قد مَثَلْ *

أراد في طريقٍ يُورَدُ فيه ويُصْدَر عن الماء فيه، والوَهْمُ الضَّخْم(6)

فهو يربط بين الانصراف والرّجوع، وكون الفعل مشتقّا من المصدر، باعتبار أنّ المصادر كانت موجودة قبل الأفعال، ثمّ استُلَّت منه الأفعال، وفي المعجم الوسيط أنّ «الْمصدر مَا يصدر عَنهُ الشَّيْء و(عِنْد عُلَمَاء اللُّغَة) صِيغَة اسميّة تدلّ على الْحَدث فَقَط.

ويرى صاحب مقاييس اللّغة في مادّة (ص د ر) أنّ "الصَّاد وَالدَّال وَالرَّاء أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الْوِرْدِ، وَالْآخِرُ صَدْرُ الْإِنْسَان وَغَيْرُهُ.

فَالْأَوَّلُ قَوْلُهُمْ: صَدَرَ عَنِ الْمَاءِ، وَصَدَرَ عَنِ الْبِلَادِ، إِذَا كَانَ وَرَدَهَا ثُمَّ شَخَصَ عَنْهَا.

وَقَالَ الْأَحْمَرُ: يُقَالُ: صَدَرْتُ عَنِ الْبِلَادِ صَدَرًا، وَهُوَ الِاسْمُ، فَإِنْ أَرَدْتَ الْمَصْدَرَ جَزَمْتَ الدَّالَ. وَأَنْشَدَ:

وَلَيْلَةٍ قَدْ جَعَلْتُ الصُّبْحَ مَوْعِدَهَا ** * صَدْرَ الْمَطِيَّةِ حَتَّى تَعْرِفَ السَّدَفَا (7)

فزيادة على معنى الرّجوع والانصراف الذي أكّدته المعاجم الأخرى قبله وبعده يضمّن تعريفه إشارة إلى أنّ الفرق بين صَدْرٌ (بإسكان الدّال)، وصدَرٌ (بفتح الدال) هو أنّ الأوّل مصدر، والثّاني اسم مصدر، والذي يعنينا هو معنى الرّجوع والانصراف المتحقّق في المعاجم كلّها، والذي يؤسّس لانصراف الأفعال (اشتقاقها) ممّا اصطلح على تسميته مصدرًا في النّحو

الفرق بينهما اصطلاحًا: يعرّف اسم المصدر تاليًا وملحقًا بالمصدر لما بينهما من قرب، فالمصدر باقتضاب "اسْم الْحَدث الْجَارِي على الْفِعْل لبَيَان مَدْلُوله." (8)

وبالتّفصيل "اسم دالّ بالأصالة على معنى قائم بفاعل أو صادر عنه حقيقة أو مجازًا، أو واقع على مفعول.

هو اسم (دالّ بالأصالة) - بفتح الهمزة .أي بالوضع — (على معنى) - هو الحدث (قائم بفاعل) - كفرح زيد فرحًا، وحسُن زيد حسنًا (أو) على معنى (صادر عنه) كقعد زيد قعودًا، وضرب بكر ضربًا، ثمّ ذلك المعنى الصّادر، إمّا:(حقيقة) كما مثّلنا-، أو (مجازًا) كمرض زيد مرضًا، ومات بشر موتًا، فإنّ صدورهما من المريض والميّت مجاز. (أو) على معنى (واقع على مفعول) قال ابن مالك: هو مصدر ما لم يسمّ فاعله: كزَهْوٍ، وجُنون

وقيد الأصالة: مخرج لاسم المصدر. فإنّ دلالته على الحدث إنّما هي بالاستعمال، أي بإقامته مقام المصدر في بعض المواضع، كما يقام المصدر مقام اسم الفاعل واسم المفعول. (9)

وندرك من هذا التّعريف أنّ دلالة المصدر أصيلة، أمّا دلالة اسم المصدر فاستعماليّة، وهو ما يلفتنا إلى الفرق بين اللّغة بوصفها قواعد معياريّة متحكّمة، وبين الكلام بوصفة إجراء فرديّا للّغة قد يندّ عن قواعديّتها لتعذّر أخذ الحساب اللّغويّ عند إنتاج الكلام، فلذلك نُحلّ اسم المصدر محلّ المصدر مثلما نستعمل معجمة وغيرها أولى وأوفى بالدّلالة منها، وصاحب التّعريف يشفع بمثال إحلال المصدر محلّ اسم الفاعل واسم المفعول إيماء منه إلى ما يصطلح عليه بـ(العدول الصّرفيّ)

ويعرّف ابن مالك المصدر بعبارة جامعة بقوله: "المصدر اسم دالّ بالأصالة على معنى قائم بفاعل، أو صادر عنه حقيقة أو مجازًا أو واقع على مفعول. وقد يُسَمّى فعلا وحدثا وحدْثانا. وهو أصل الفعل لا فرعه خلافا للكوفيّين، وكذا الصّفة خلافا لبعض أصحابنا. ويُنصب بمثله أو فرعه أو بقائم مقام أحدهما. فإن ساوى معناه معنى عامله فهو لمجرّد التّوكيد ويُسمَّى مُبْهما، ولا يُثنّى ولا يُجمع. وإن زاد عليه فهو لبيان النّوع أو العدد، ويُسمّى مُختَصّا ومُؤقّتا ويُثنّى ويجمع. ويقوم مقام المؤكّد مصدرٌ مرادفُ واسم مصدر غير عَلَم. ومقام المبيّن نوع أو وصف أو هَيْئَة أو

آلة أو كلّ أو بعض أو ضمير أو اسم إشارة أو وقت " (10)، وبعضهم يرى أنّ المصدر واسم المصدر يشتركان في الحدث، ويفارقان ما يلابسهما مثل (الكُحل، الدُّهن) من جهة أنّ هذين يدلّان على الذّات التي يُكتحَل بها، والدّهن الذي يُدْهن به، لا على الحدث الذي يقع بهما، ويقيم الفرق بين المصدر واسم المصدر بمثال هو أنّ العطاء اسم مصدر، مدلوله ومُسمّاه إعطاء، والكلام نقول: هذا اسم مصدر، مدلوله ومُسمّاه تكليم، ثمّ كلٌّ من العطاء والإعطاء والتّكليم مدلولهما الحدث، فحينئذٍ دلَّ اسم المصدر على الحدث بواسطة المصدر، ودلَّ المصدر على الحدث مباشرة بدون واسطة. (11)، وهذا يفيد أنّ اسم المصدر دالّ على الحدث، وبهذا فهو ذو دلالة على الحدث بوساطة، بينما دلالة المصدر على الحدث أصيلة ومباشرة. (12)

تعاطي المعاجمة مع اسم المصدر:

لا يذكر المعاجمة هذا المبحث باصطلاحه المشهور (اسم المصدر)، وإنّما يوردونه بعد الفعل أو المصدر مع قولهم: والاسم منه كذا، ومنه قول الخليل: احتكم في ماله: إذا جاز فيه حكمه، والاسم: الأحكومة والحكومة. قال الأعشى:

ولَمِثْلُ الذي جَمَعْتَ لرَيْب الدَّهْ * رِ يَأبَى حُكومةَ المُقتالِ (13)**

ومثله يقول ابن دريد في مادّة (درك): أدركت الرّجل إدراكا إذا لحقته، فهو مُدرَك، والدَّرَك الاسم أيضا من أدركت. (14)، ويورد الأزهري أنّه يقال: آذنته أُؤْذِنُهُ إيذانًا وأَذانًا، فالأَذان اسم يقوم مقام الإيذان، وهو المصدر الحقيقيّ. (15)

اسم المصدر عند النّحاة:

يذكر ابن هشام ما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق، وقد صنّفها خمسة أصناف:

ما يدلّ على المصدر من صفة، أو ضمير أو إشارة إليه، أو مرادف له، أو مشارك له في مادته، ويصف هذا الصّنف الأخير قائلا: " وهو ثلاثة أقسام: اسم مصدر كما تقدّم، واسم عين، ومصدر لفعل آخر، نحو ﴿**والله أنبتكم من الأرض نباتا**﴾ 17/نوح ﴿**وتبتّل إليه تبتيلا**﴾ 8/المزّمّل والأصل إنباتا وتبتّلا... " (16)

فهو يصرّح بأن كلمتي (نباتا، تبتيلا) ليستا اسمي مصدر بدليل ذكره أنّ اسم المصدر تقدّم ذكره، وإنّما هما مصدران لفعلين آخرين هما نبت، وتبتّل، حيث ذكر أنّ المصدرين الموافقين للفعلين المذكورين في الآيتين هما (إنباتا، تبتّلا)، وهذا يُفسَّر بميله إلى أنَّهما مصدران لفعلين محذوفين يُقدَّران، وإلا فما معنى قوله (مصدر لفعل آخر)، وكونه رشَّحهما للنِّيابة عن المفعول المطلق يؤكِّد هذا المذهب لوجود المغايرة بين صيغتي الفعل وما يقابله في الآية (أنبت .نباتا)، (تبتّل .تبتيلا)، لكن المستغرب أن يقيم العلاقة بينهما، والتّقدير يقتضي أن تقام العلاقة والنّسبة بين هذه الكلمات وأفعالها المحذوفة، فتعرب مفعولا مطلقا لها، لا نائبة عن مفعول مطلق لفعل لا تناسب بينه وبينها من جهة الصّيغة.

ومن الإشارات اللّطيفة أنّ ابن هشام ألفت إلى وجود خصوص لاسم المصدر"... ذلك أنّه اسم للحدث من جهة واسم للعين من جهة أخرى، ولا يعنينا أيُّهما الأصل اسم الحدث أو اسم العين. فقد ذكر الرّضيّ في شرح الكافية أنّ اسم المصدر هو اسم العين المنقول إلى الحدث إذ قال: "اسم المصدر هو اسم العين يُستعمَل بمعنى المصدر كقوله:

أكفراً بعد ردّ الموت عنّي ** * وبعد عطائك المائة الرِّتاعا

أي إعطائك.. والعطاء في الأصل لما يعطى". فذهب الرّضيّ بهذا إلى أنّه ليس ثمّة اسم مصدر دالٌّ على الحدث إلا واسم العين أصل له. وأكّد صاحب المصباح أنّ (الكلام)، اسماً للعين، هو الأصل، وأنّه، اسماً للحدث، هو الفرع، فقال: "كلَّمته تكليماً والاسم الكلام.. والكلام في أصل اللّغة عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوم. وفي اصطلاح النّحاة هو اسم لما تركّب من مسند ومسند إليه، وليس هو فعل المتكلّم. وربّما حصل ذلك نحو: عجبت من كلامِك زيداً". فالكلام الذي هو فعل التّكليم هو الفرع." (17)

بينما يرى الزمخشري أنّه " في فاعَلَ مُفاعَلَة وفِعالٌ، ومن قال كلام قال قِيتال. وقال سيبويه في فِعال كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في قيتال ونحوها. وقد قالوا ماريته مراء وقاتلته قتالا "(18)، فهو يشير إلى أنّ المصدر يُبْنَى من حروف الفعل، وهو معنى قولهم " يجري على فعله" فالفعل (كلّم) يرتُب عند البناء للمصدريّة بإضافة ألف المصدر بعد اللّام المضاعفة (كِلّام) على غرار كذّب كِذّابا، وكذلك قاتل تضاف ألف المصدر بعد عينه أي حرف التّاء

(قاتال)، وتُقلب ألف الفعل ياء، فتصير قيتال، ويحذو ابن الأثير هذا الحذو، فيبيّن أنّ الألف تبدل ياء في مواضع "منها إذا انكسر ما قبلها فى التّكسير، والتّصغير، والمصدر، نحو: مفاتيح، ومفيتيح، ونحو قيتال وضيراب، فهي بدل من ألف قاتلتُ وضاربتُ. ومنها حاحيتُ وعاعيتُ وهاهيت (4)، أصلها الألف؛ لأنّ مصدرها حاحاةٌ وحِيحاءُ " (19)

ويذكر كثيرون أنّها من كلام العرب غير أنّني لم أقف على شاهد واحد مع طول البحث، إذ لو عُرف ذلك لشاع في الاستعمال نحو ضيراب، وحيساب، وسيراع، ونيفاس، وغيرها كثير، والأهمّ من ذلك بيان الفرق الدّلاليّ بين (مفاعلة وفِعال الذي أصله فيعال)

ثمّ إن هناك في العربيّة بابا يسّر لكثير من المسامحة في تبادل الصّيغ المعنى في ما بينها، وهو المسمّى بـ(التّضمين)، وقد عمّ كلم العربية اسما وفعلا وحرفا، وبذلك شجّع على التّأويل والتّقدير كثيرا.

التّضمين: هذا الباب أثار في العربيّة مسائل كثيرة على صعيدي البلاغة والنّحو، وفي مستويات شتّى منها الحرف والمُعجمَة والتّركيب، وقد فتح بابا واسعا للتّقدير والتّأويل، ومسألة اسم المصدر عند التّأمّل من ثماره، وقس على ذلك العدول الصّرفيّ الذي ينتظم صيغا شتّى، والذي يُعبَّرعنه بالنّيابة، والحمل على المعنى، وما إليهما، وهذا أحد ما شجّع بعض العلماء على القول بنيابة اسم المصدر على المصدر، ولكن تنبغي الإشارة أنّ التّضمين ليس بابا متصافَقًا عليه في الدّرس اللّغويّ الحديث، فهم فيه صنفان على طرفي نقيض:

.قسم يرى أنّه واقع في اللّغة، وأنّ له هدفا وغرضا

.وقسم أنكر وقوعه في اللّغة، ورأى بحث القدماء له تصوّرا وعدم جدوى واضحة منه (20)

ويقدّم أحمد حسن حامد في صدر كتابه المفرد لهذا الموضوع بأنّ من الدّوافع التي حفّزته للملمة تفاصيل هذا الموضوع ودراستها:

.اضطراب القدماء من علماء البلاغة والنّقد حول تحديد مفهوم التّضمين البيانيّ، وإظهار مكانته بجانب أركان البلاغة المعروفة كالكناية والمجاز، وما إليهما

.إثارة المحدثين من أعضاء مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة لهذا الموضوع، وكأنّه مشكلة تعاني منه اللّغة العربيّة لا بدّ لها من حلّ

.عدم توضيح القدماء تاثير التّضمين في قضايا النّحو ومسائله (21)

والذي يعنينا هو الاضطراب حول تحديد مفهوم التّضمين الذي يستتبع اضطرابا في المصطلح، وكذا الإجراء، وما يحويه من أحكام وتقعيد متردّد يفتقد إلى التّوثيق المتين، ولعلّ أخطره تناوب صيغتين من مادّة لغويّة واحدة على المحلّ، ولا سيما الأفعال لأنها تستتبع ما يشتقّ منها، ومن هذا النّوع ذهاب صاحب اللسان إلى أنّ " نَبَت البَقْلُ، وأَنْبَتَ، بِمَعْنَى؛ وأَنشد لِزُهَيْرِ بْنُ أَبي سُلْمَى:

إذا السّنةُ الشَهْباءُ، بِالنَّاسِ، أَجْحَفَتْ ** * وَنَالَ كرامَ النَّاسِ، فِي الجَحْرةِ، الأَكلُ

رأَيتَ ذَوِي الحاجاتِ، حَوْلَ بُيوتِهم ** * قَطِينـاً لَهُمْ، حَتَّـى إذا أَنْبَتَ البَقْلُ

أَي نَبَتَ "(22) كما يرى ابن فارس في المقاييس في (باب النون والباء وما يثلثهما) مفصّلا في مادّة (نبت): النون والباء والتّاء أصل واحد يدلّ على نماء في مزروع، ثمّ يستعار. فالنّبت معروف، يقال نبت. وأنبتت الأرض. ونبَّتُّ الشّجر: غرستُه. ويقال: إنّ[في] بني فلان لنابتةَ شرّ. ونبتَت لبني فلان نابتة، إذا نشأ لهم نشء صغار من الولد. والنّبيتُ: حيّ من اليمن. وما أحسن نِبْتَةَ هذا الشّجر. وهو في منْبِتِ صدق، أي أصل كريم. (23)

يسجّل المطالع لتعريفه أنّه:

.لا يرى فرقا بين (نبت) و(أنبت) وذلك في قوله: يقال نبت، وأنبتت الأرضُ،

.الفعل (أنبت) عنده لازم، بينما يقترح الفعل (نبّت) بتضعيف العين لإفادة التّعدية،

.يشير إلى اسم مصدر آخر هو (نبتة)

يشير إلى الاستعمال المجازيّ، فالحقيقة نماء في المزروع، والمجاز ما أفاد معنى النّماء والظّهور في غير النّبات ن على غرار " إنّ في بني فلان لنابتة شرّ، ونبتت لبني فلان نابتة... "

والنتيجة الموضوعية لهذا الاعتقاد المتسامح في الأصول (الأفعال) ينجم عنه موضوعيّا تسامح بالمثل في ما يستلّ منها من مصادر، ولا يبقى إمكان للقول بالفرق بين لفظين أن

أحدهما مصدر، والثاني اسم مصدر طالما أنّ صيغتي الفعلين ممكنة ومتاحة الاستعمال دون بون دلاليّ

الفرق بينهما من جهة اللّفظ:

ويُفرَّق بينهما لفظا كون المصدر يشتمل على حروف فعله إلا إذا عُوِّضت أو نُوِيت، فالتَّعويض كما في (عدة) التي هي في الأصل (وَعْدٌ) مصدر للفعل وَعَدَ، فقد حذفت الواو منه وهي فاؤه وزنا، وعُوِّضت بتاء في آخره وَعْدٌ= عِدَةٌ، فالعدد محفوظ غير منقوص، وقد ينقص حرف، ولا يذكر لكنّه منويّ، ودليله أنّه سُمِع استعماله، ومثاله كلمة قِتَال التي أصلها (قيتال) فالياء المنويّة هي ما يقابل الألف من الفعل (قاتل) (24)

ويبيّن الغلاييني وقوع التّضعيف للعوض في صيغة تفعيل كتسليم وتعليم بقوله: " وتعليم وتسليم، وان خَلَوَا من أحد حرفي التّضعيف، فقد عوّضنا منها تاء التّفعيل في أوّلهما، وليس حرف المدّ الذي قبل الآخر في "تعليم وتسليم " ونحوهما للتّعويض من المحذوف، لأنّ المدّ قبل الآخر ثابت في المصدر حيث لا تعويض، كالانطلاق والاستخراج والإكرام.

فأعلم ممّا قدّمنا أنّ العوض قد يكون أوّلاً كتعليم. وقد يكون آخراً كعدة ".(25)

وهذا التّفسير تعليل للمساواة بين الفعل ومصدره عددَ حروف بحيث أنّ تضعيف حرف اللام الذي هو عين الفعل من (علّم)، و(سلّم) يعوّض عند صياغة المصدريّة بتاء في أول المصدر (تعليم، تسليم) أمّا ابن القيّم فيرى أنّه "بينهما فَرقان لفظيّ ومعنويّ أمّا اللّفظيّ فإنّ المصدر هو الجاري على فعله الذي هو قياسه كالإِفْعَال من أَفْعَلَ والتَّفْعِيل من فَعَّل والانْفِعَال من انْفَعَلَ والتَّفَعْلُل من تَفَعْلَلَ وبابه، وأمّا السّلام والكلام فليسا بجاريين على فعليهما ولو جريا عليه لقيل تسليم وتكليم. (26)

وفي شرح السّيرافيّ أبي سعيد لكتاب سيبويه يقول معقّبا "يريد أنّ التّبيان ليس بمصدر لبيّنت، وإنّما مصدره التّبيّن، والتّبيان اسم جعل موضع المصدر، وكذلك مصدر أغرتُ إغارة، وتُجعل غارة مكان إغارة، ومصدر أنبت إنبات، ويستعمل النّبات موضع الإنبات"(27)

وفي جريان المصدر مجرى فعله باحتوائه على حروفه أو بزيادة عليها مع اطّراد القياس يقول ابن مالك في شرح التّسهيل:" حقّ المصدر أن يتضمّن حروف الفعل بمساواة كقولك

توضّأ توضّؤًا، أو بزيادة عليه كأعلم إعلاما ودحرج دحرجة. وقلت لفظا وتقديرا احترازا من فِعال مصدر فاعَلَ كقِتال فإنّه مصدر مع خلوّه من المدّة الفاصلة بين فاء فعله وعينه، لأنّها حذفت لفظا، واكتُفِي بتقديرها بعد الكسرة. وقد تثبت، فيقال قيتال. وقلت دون عوض احترازا من عدة، فإنّه مصدر وَعَدَ مع خلوّه من الواو، لأنّ التّاء في آخره عوض منها، فكأنّها باقية"(28)

الفرق بينهما من جهة المعنى:

وأمّا الفرق المعنويّ فهو أنّ المصدر دالّ على الحدث وفاعله فإذا قلت تكليم وتسليم وتعليم ونحو ذلك دلّ على الحدث ومن قام به، فيدلّ التّسليم على السّلام والمسلّم وكذلك التّكليم والتّعليم وأمّا اسم المصدر فإنّما يدلّ على الحدث وحده، فالسّلام والكلام لا يدلّ لفظه على مسلِّم، ولا مكلِّم بخلاف التّكليم والتّسليم، وسرّ هذا الفرق أنّ المصدر في قولك سلّم تسليما، وكلّم تكليما بمنزلة تكرار الفعل فكأنّك قلت سلّم سلّم وتكلّم تكلّم، والفعل لا يخلو عن فاعله أبدا، وأمّا اسم المصدر فإنّهم جرّدوه لمجرّد الدّلالة على الحدث وهذه النّكتة من أسرار العربيّة. (29)

و ضمن هذا التّفريق بين المصدر واسم المصدر نكتة ذكيّة هي تقديره أنّ المصدر بمثابة تكرار للفعل ممثّلا بالفعل (سلّم) بتقدير أنّ سلّم تعادل سلّم سلّم، ويمكن أن يّجرى مجراه تسلّما من تسلّم، فهي تعادل تسلّمَ تسلّمَ، ولكن هل يُستشعَر مثل هذا مع المصدر (إعطاء)من أعطى، ومراجعة من راجع، وجوابه في ما أقدّر أنّ صيغتي (التّفعيل، التّفعّل) توحيان بذلك من أثر التّضعيف الذي في عين الفعل في كلتيهما، وليس هناك ما يقطع به من جهة اللفظ لعلمنا بأنّ التّضعيف الذي في الفعل (سلّم) والذي يشي بالتّكرار لم يتقدّمه في الاشتقاق فعل غير مضعّف العين (سلم) مع إفادة نفس المعنى وبقلّة على غرار قولنا: فهم وفهّم، وعلم وعلّم، بل إنّه قد يكون لازما قبل التّضعيف مثل: (جلس، وجلّس)، و(ندم، وندّم)، بل إنّ بعضها قد يكون مسلوب الحدث ناقصا على غرار (كان، كوّن) و(صار، صيّر)، ولعله من الممكن القول بأنّ ما اصطلح على تسميته بـ(اسم المصدر) أشمل من المصدر من حيث اشتماله على كل المشتقات التي يمكن أن تلابس حدث الاسم، فإذا كانت صيغة التّفعيل (التّسليم، والتكليم...) تدل على الحدث وفاعله الذي يوقعه على غيره، وصيغة

(التّعلّم، والتّكلّم) بتخريج ابن القيم، تدلّ على الحدث وفاعله الذي يوقعه على نفسه، وصيغة المفاعلة الدّالة على المشاركة، وهي تبادل الحدث فاعليّة ومفعوليّة في الآن ذاته مثل (قاتل) فإن اسم المصدر القتال يتّسع لها جميعا باعتباره موضوعا مركزيّا تشتقّ منه جميع الجهات على اختلاف دلالاتها.

الفرق بينهما من حيث الحكم النّحويّ: اعتقاد أنّ المصدر هو الأصل، وأن اسم المصدر فرع هو الذي أملى ما سلف من أحكام تفرّق بينهما بدءا بالدّلالة (المعنى) كما فهمها النّحاة، فالإعراب، ففرق الدّلالة يتحكّم في اللّفظ، وفرق اللّفظ يتحكّم في الإعراب، وفي ما يلي تبيين بعض هذه السّمات الفارقة بينهما:

يشير الغلاييّنيّ إلى سرّ وعلّيّة عمل المصدر بقوله: " واعلم أنّ المصدرَ لا يعملُ عملَ الفعلِ لشبهِهِ به، بل لأنّهُ أَصلُهُ " (30) حتّى لا يتوهّم متوهّم أنّ مجاراة المصدر ومحاذاته للفعل في العمل تعني أنّ الفعل هو الأصل بدليل أنّه محكيّ من قبل المصدر في مسألة العمل، ثمّ يشرع في سرد أحكام إعرابه وهيئاته، فيورد أنّه يعمل عمل فعله تعدّيا ولزوما، سواء في ذلك تعدّيه بنفسه، أو بواسطة حرف، وأنّه يجوز حذف فاعله، وإن لم يجز ذلك في الفعل، وكذا الشّأن مع مفعوله كما في قوله تعالى:﴿ وما كان استغفارُ إبراهيمَ لأبيه إلا عن مَوْعِدة وعدها إيّاهُ ﴾ "....، وهو يعمل محلى بـ(ال) الإضافة أو مجرّدا منها كما في قوله تعالى: ﴿ ولولا دفع الله النّاس بعضهم ببعض ﴾ 251/ البقرة، وقوله سبحانه:﴿ أَوْ إِطْعامٌ في يَوْمٍ ذي مَسْغَبَةٍ يَتيمًا ذا مَقْرَبَةٍ أَوْ مِسْكينًا ذا مَتْرَبَةٍ ﴾، ويعمل نائبا عن فعله نحو: ضربا اللّصَّ، وكذا إذا صحّ حلول الفعل محلّه مصحوبا بـ(أن) المفيدة لوقوع الحدث في الماضي، وفي المستقبل، ومصحوبا بـ (ما) التي تفيد وقوع الحدث في الحال، ولا يعمل إذا كان مؤكّدا أو مبيّنا للنّوع أومصغّرا، أو لم يُرد به حدث، ولا يجوز تقديم معمول المصدر عليه إلّا إذا كان المصدر بدلا من فعله أو نائبا عنه نحو: عملك إتقانا، أو كان معموله ظرفا أو جارا ومجرورا كقوله تعالى: ﴿ فَلَمّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾ 102/ الصّافّات وقوله سبحانه: ﴿ وَلا تَأْخُذْكُمْ بِهِما رَأْفَةٌ ﴾ 2/ النّور كما يشترط في إعماله أن لا يُنعَت قبل تمام عمله، بل يجب تأخير النّعت كما في قول الشّاعر:

إنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّديدَ أَراني ** * عاذِرًا مَنْ عَهِدْتُ فيكِ عاذِلا

و هو إذا أضيف إلى فاعله جرّه لفظا، وكان مرفوعا حكما، ثمّ ينصب المفعول، وإذا أُضيفَ إلى مفعولهِ جَرَّهُ لفظاً، وكان منصوباً (حُكمًا (أي في محلِّ نصبٍ)، ثمّ يَرفعُ الفاعلَ، نحو سرَّني فَهمُ الدرسِ زُهيرٌ"(31)

أمّا عمل اسم المصدر، فإنّه إن كان علما على غرار فَجَارِ، وصَلَاح وبَدَادِ فقد أحالوه، إذ يرون أنّه "لا يُستعمَل اسم المصدر العلم المؤكّد ولا مبيّنا، فلا يقال حمدت حمادِ ونحو ذلك أنّ العَلَم زائد معناه على معنى العامل فلا ينزل منزلة تكرار العامل، ولأنّه كاسم الفعل فلا يُجمع بينه وبين الفعل، ولا ما يقوم مقامه." (32)

وأمّا إن كان ذا ميمٍ مَزِيدة لِغَير مُفَاعَلَةٍ (لغير مُفَاعَلَةٍ: احترازاً من نحو مُضَارَبَة فإنَّها مصدر) وهو المصدَرُ الميميّ كالمَضرِب والمَحْمَدَة وهُو عند كثير من النّحاة مَصْدر. (33)

وأمّا الصّنف الثّالث منه الذي ليس علما ولا ميميّا على غرار (كلام، سلام، عطاء...) فهو " مذهب الكوفيّين والبغداديّين، ومنعه البصريّون.

والشّواهد تؤيّد الكوفيّين. ومنه قول الشّاعر:

قالوا: كَلامُكَ هِنْدًا وَهْيَ مُصْغِيَةٌ ** * يَشْفيكَ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كانا

وقول عائشة رضي الله عنها: «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ الوُضُوءُ». (34)

ومن شواهده التي ذكرتْها المعاجم، وتدلّ على إعماله قول القطّاميّ:

أكفرا بعد ردّ الموت عنّي * وبعد عطائك المائة الرّتاعا**

وقول الشّاعر:

بِعِشْرَتِكَ الكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ ** * فلا تَرَيَنْ لغيرهمُ الوَفَاءَ(35)

اسم المصدر بين التفاسير وأعاريب القرآن:

أتصوّر أن تناول الإشكاليّة في اللّغة القرآنيّة اختيار صائب وتأسيسيّ من جهة كونها لباسا للوحي المقدّس الذي لا يشوبه نقص من حيث نظامه لفظا ومعنى، ثمّ إنّ التّفاسير تناول واستهداف للمعنى في حين تُناوِش الأعاريب الجانب اللّفظيّ، وهو ما يتيح إلقاء القبض وإحكامه على ثنائيّة اللّفظ والمعنى في أنصع صورها وأدقّها.

فقد نشير إلى بعض حالات اسم المصدر وآراء مفسّري القرآن الكريم ومعربيه سواء في ذلك مفاهيمهم وإجراءاتهم، وربّما تكون لنا وقفة أطول مع قوله تعالى ﴿والله أنبتكم من الأرض نباتا﴾ الآية التي تتردّد كثيرا لديهم عند التّمثيل حتّى كأنّها مُحكمَة في هذا المعنى، فهم يكثرون من القياس والإرجاع إليها في المعاجم وكتب الأعاريب والدّرس النّحويّ عموما.

أ/ **اسم المصدر في كتب أعاريب القرآن:** ليس هناك تخصص دقيق في علمية علماء التراث، فهم لغويون ومفسرون، وعلماء قراءات، ولذلك تصعب إقامة الحدود في تصنيفهم من حيث جهة الدرس، فقد يتكرر الاسم في مجالين أو أكثر، فمكّي بن أبي طالب يصرّ في كتابه مشكل إعراب القرآن على مصدريّة لفظة (نباتا) فيرى أنّ " قَوْله: من الأَرْض نباتا(نَبَات) مصدر لفعل دلّ عَلَيْهِ أنبتكم أَي فنبتُّم نباتا، وَقيل هُوَ مصدر أنبتكم على حذف الزِّيَادَة " فهي في الحالين مصدر، إمّا للفعل نبت المحذوف الذي يدلّ عليه أخوه الفعل المذكور (أَنبَتَ)، أي " أنبتكم فنبتُّم نباتا "، وإمّا أنّه مصدر للفعل أنبت مع حدوث حذف فسقطت منه الهمزة مع تغيير في الحركات، فهو إذن لا يعدّه اسم مصدر أو نائبا عنه كما يرى غيره. (36)

و من المحدثين من يرجّح أن "... ونباتا مفعول مطلق ويجوز أن يكون مصدرا لأنبت على حذف الزّوائد ويسمّى اسم مصدر، ويجوز أن يكون مصدرا لنبتُّم مقدّرا أي فنبتُّم نباتا، فيكون منصوبا بالمطاوِع المقدّر، وعبارة الزّمخشريّ « والمعنى أنبتكم فنبتُّم نباتا، أو نصب بأنبتكم لتضمّنه معنى نبتّم »(37)، بينما يقدّر العكبريّ إعرابها بقوله " و(نَبَاتًا): اسْمٌ لِلْمَصْدَرِ، فَيَقَعُ مَوْقِعَ إِنْبَاتٍ، وَنَبْتٍ، وَتَنْبِيتٍ؛ وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ: فَنَبَتُّمْ نَبَاتًا ".(38)، فهو إذن يحتمل تقدير أفعالها على صيغ كثيرة منها نبت، ونبّت، وأنبت، ويجيز تقدير فعلها المحذوف نبت بدلالة المذكور أنبت

و حين يعرض لقوله تعالى في شأن مريم عليها السّلام " وأنبتها نباتا حسنا " يصرّح قائلا: "هُوَ هُنَا مَصْدَرٌ عَلَى غَيْرِ لَفْظِ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ نَائِبٌ عَنْ إِنْبَاتٍ " فاستعمل اصطلاحا خاصّا يقرّ فيه أنّه مصدر، وإن جرى على غير الفعل المذكور، ويضيف أنّه نائب عن إثبات، ولعله يقصد أنّه نائب عن المصدر إنبات، ، أو ذلك عن إثبات أي وجود ما يثبت ذلك المجرى، وهو الفعل أنبتكم (39)

ويذهب النّحّاس إلى أنّ " مصدر أنبت إنبات إلّا أنّ التّقدير فنبّتهم نباتا قيل: هذا لأنّ آدم صلّى الله عليه وسلّم خُلق من طين، وقيل: النُّطفة مخلوقة من تراب. (40)، وههنا مسألة ثانية في الفرق بين التّعدية بالهمزة، والتّعدية بتضعيف العين (أنبت، نبّت) والفرق بينهما من حيث الدلالة، لأنّ الفرق من جهة اللّفظ لا يتيح هذا التّسامح، فمصدر نبّت تنبيت، ومصدر أنبت إنبات، والظّاهر أنّ بعضا من مُعربِي القرآن يُعاملون كلمة نباتا من الآية السّالفة الذّكرعلى أنّها مصدر بدليل إعرابها، فإعراب الآية عندهم كما يلي: «وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ» الواو حرف عطف، ولفظ الجلالة مبتدأ، وماض ومفعوله والفاعل مستتر، والجملة الفعليّة خبر المبتدأ والجملة الاسميّة معطوفة على ما قبلها « مِنَ الْأَرْضِ» متعلّقان بالفعل، (نَباتا) مفعول مطلق(41)

و يمنحها صاحب إعراب القرآن وبيانه نفس المحلّ الإعرابيّ، أي مفعول مطلق، ثمّ يذكر احتمالات أخرى منها أنّه " يجوز أن يكون مصدرا لأنبت على حذف الزّوائد ويسمّى اسم مصدر ويجوز أن يكون مصدرا لنبتّم مقدّرا، أي فنبتم نباتا فيكون منصوبا بالمطاوع المقدّر"(42) وتبدو عبارته مرتبكة بخصوص جواز أن يكون مصدرا لأنبت على حذف الزّوائد، وتسميته .مع ذلك . اسم مصدر، فما معنى اعتباره اسم مصدر مع القول بأنّه مصدر أسقطت بعض حروفه، وأمّا أحمد الخرّاط، فيعرب «نباتًا» نائب مفعول مطلق، والمصدر إنباتا. (43)

ويدرج على خطى سابقيه الأصفهاني، إذ يقول: " أمّا قوله: ﴿وللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾، فقيل: أتى على حذف الزّيادة. وقيل: المعنى: أنبتكم فنبتم نباتاً، فنبات من غير (أنبت) على هذا القول." (44) وعلى مقولة الحذف يجري زكريّا الأنصاريّ من المحدثين، إذ يقول: " قوله: (نَبَاتًا): أي: أنبتكم فنبتم نباتا." (45) والطّبريّ كغيره من المفسّرين يحيل على الآية الكريمة ((وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا)، وكأنّها الأمّ في باب هذه الدّلالة، ويُخَرّجها من باب التّضمين، غير أنّنا نسجّل على هذا التّخريج أنّ التّضمين الذي استدلّ به (أعطى في معنى أخذ)، و(رضت فذلّت) ليسا من نفس النّمط مع (أقرض بمعنى قرض) لأنّ اللّفظ واحد من حيث الأصل فيه، وهو مختلف في من قدّر الطبري أنّهما نظيراه، مع ملاحظة أنّ (راضَ، وذلَّ) ليسا من مشرب واحد في المعنى، فالفعل (راض) يعني الحمل على المتابعة والمطاوعة فحسب

من غير استلزام للإذلال، والرّوض أو التّرويض قد يفضي إلى إذلال كما قد يُفضي إلى تعزيز وتقوية، ويذهب ابن جنّيّ إلى التّخريج ذاته، إذ يرى أنّ " أيّ إذلال منصوب بما دلّ عليه قوله: (رُضْت)، لأنّ "رضتها" وأذللتها بمعنى واحد(46) "

ويكون على هذا الرّأي: وأذللت فذلّت صعبةٌ أيَّ إذْلال، فيكون (أيّ إذلال) نائب مفعول مطلق من جهة أنّ رضت، وأيّ إذلال مختلفان لفظا، متّفقان معنى، وهذا الفهم اقتضاه أنّ (ذلّ) ثلاثيّ، إذلال من رباعيّ (أذلّ)، فعَزْوُها إلى (رضت) على معنى أذللت أوفق، وأنسب، ولا أعلم ما المانع من أن تكون (أيّ إذلال) على علاقة بـ(ذلّت) وإن كان ثلاثيّا طالما هناك نيابة لاسم المصدر عن المصدر على غرار أنبت بمعنى نبت، فكذلك هنا ذلّ بمعنى أذلّ، أو نقلب فنقول بأن إذلال بمعنى ذلّ لكي يكون متساوقا مع فعله الثّلاثيّ.

ب / اسم المصدر عند المفسرين:

لا يجد المطالع لتفاسير القرآن الكريم ما يرسو عليه بخصوص هذا المبحث الصّرفيّ، فهم لا يقفون له على اصطلاح ثابت، ويتعاملون معه بكثير من الجواز والاحتماليّة مع الإشارة إلى أنّ وروده في القرآن الكريم كثير، فقد أشار بعض الباحثين إلى أنّ ما ورد منه على صيغة (فِعال) يبلغ ثلاثا وخمسين لفظة من غير حساب تكرار كل منها، وقد تناول منها (الصّيام، الفصال، النّكاح، الكتاب، القيام، الضّياء، الحساب، الشّفاء...) (47)

و في تفسير قوله تعالى(وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا) يورد صاحب كتاب الإعراب المحيط أنّ كلمة (وجهة) اسم للمكان المُتوجَّه إليه، وهي اسم مصدر لثبوت واوها أصلا، ويُعضِّد هذا مذهب سيبويه أنّه لو بَنَيْتَ فِعْلَة من الوَعْدِ لقُلت وِعْدَةٌ، ولو بَنَيْتَ مصدراً لقلت عِدَة، فيما نقل المهدويّ عن المازنيّ وآخرين ذهابهم إلى أنّ (وِجْهَة) مصدر مستندين إلى قولٍ لسيبويه لأنّه قال بعد حديثه عن حذف الواو من المصادر أنّهم أثبتوا ذلك، فقالوا وِجْهَة في الجِهَة، فعلى هذا يكون إثبات الواو شاذّا منبهة على الأصل المتروك في المصادر، وبعد عرض الكاتب للآراء على اختلافها يقترح رأيه قائلا: " والذي سوّغ عندي إقرار الواو، وإن كان مصدراً، أنّه مصدر ليس بجار على فعله، إذ لا يحفظ وَجِهَ يَجِهُ، فيكون المصدر جِهَة. قالوا: وَعَدَ يَعِدُ عِدَة، إذ الموجب لحُذِف الواو من عدة هو الحمل على المضارع، لأنّ حذفها في المضارع لعلّة مفقودة

في المصدر. ولمّا فُقِد يَجِهُ، ولم يُسْمَع، لم يُحذف من وِجْهة، وإن كان مصدراً، لأنّه ليس مصدراً ليَجِهُ، وإنّما هو مصدر على حذف الزّوائد، لأنّ الفعل منه: توجّه واتّجه. فالمصدر الجاري هو التّوجّه والاتّجاه، وإطلاقه على المكان المتوجّه إليه هو من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول. "(48)، و(نَبَاتًا) محمول في المصدر على المعنى، لأنّ معنى " أنبتكم " جعلكم تنبتون نباتاً، والمصدر على لفظ أنبتكم إنباتاً ونباتاً أبلغ في المعنى. (49) غير أنّه لم يشر إلى الأبلغيّة في كلمة (نباتا)، ولعلّ الفرق في ما أقدّر هو أنّ الإنبات يستصحب معنى الفاعل، ويدلّ على التطوّر من حالة إلى حالة، أمّا النّبات فيدل على تمام الخلق والاستواء، وهو يستصحب معنى المفعول (المنبت)، فتمام الخلق هو الذي محّض كلمة نبات للاسميّة، وأخلاها من الزّمن، وهذا هو السّرّ البلاغيّ في اعتقادي لأنّ الفعل يدلّ على التّرقّي، وقد لا يحصل له التّمام كقولنا أعطيته، فلم يأخذ، وحمّلته الأمر فلم يحمله، وهكذا... ويمضي على نفس السّنن في بيان إعراب ومعنى قوله تعالى " (وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا)، أي جعل نشوءَها نشوءًا حسناً، وجاءَ نباتا على غير لفظ أنبت، على معنى نبت نباتاً حسنا "(50)

أمّا البغويّ في تفسيره، فيرى أنّ الله " أَرَادَ مَبْدَأَ خَلْقِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنَ الْأَرْضِ وَالنَّاسُ وَلَدُهُ "، ثمّ ينتقل من المعنى إلى التّخريج الصّرفيّ للّفظة " وَقَوْلُهُ: "نَبَاتًا" اسْمٌ جُعِلَ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ أَيْ إِنْبَاتًا قَالَ الْخَلِيلُ: مَجَازُهُ: أَنْبَتَكُمْ فَنَبَتُّمْ نَبَاتًا." (51)، ونحو ذلك يمضي الطبريّ في تعليل نيابة (قرضا) عن (إقراض) في الآية الثانية عشرة من سورة المائدة قائلا: "فإن قال لنا قائل: وكيف قال: "وأقرضتم الله قرضا حسنا" ولم يقل: "إقراضا حسنًا"، وقد علمت أن مصدر "أقرضت" "الإقراض"؟ قيل: لو قيل ذلك كان صوابا، ولكن قوله: "قرضًا حسنًا" أخرج مصدرًا من معناه لا من لفظه. وذلك أنّ في قوله: "أقرض" معنى "قرض"، كما في معنى "أعطى" "أخذ". فكان معنى الكلام: وقَرَضْتم الله قرضًا حسنًا، ونظير ذلك: (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا) إذ كان في "أنبتكم" معنى: "فنبتّم"، وكما قال امرؤ القيس: وَرُضْتُ **فَذَلَّتْ صَعْبَةً أَيَّ إِذْلال** *

إذ كان في "رضت" معنى "أذللت"، فخرج "الإذلال" مصدرا من معناه لا من لفظه. (52)

أما ابن كثير فلا يزيد على قوله: " وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً﴾ هَذَا اسْمُ مصدر والإتيان به ههنا أَحْسَنُ " (53) من غير أن يبيّن وجه الأحسنيّة في استعماله بدلا للمصدر (إنباتا) لا نحويّا، ولا بلاغيّا.

و لا يعلّق السعدي على النّيابة فعلَ المفسّرين الآخرين، واكتفى ببيان سرّ التّوكيد في كلمة (نباتا) بقوله: " ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ حين خلق أباكم آدم وأنتم في صلبه." (54)، وقد انفرد الفخر الرازي بإشارة لطيفة إلى المعنى المحصّل ببيان الفرق بين نبات وإنبات فذكر أنّه " كانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: أَنْبَتَكُمْ إِنْبَاتًا إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ بَلْ قَالَ: أَنْبَتَكُمْ نَبَاتًا، وَالتَّقْدِيرُ أَنْبَتَكُمْ فَنَبَتُّمْ نَبَاتًا، وَفِيهِ دَقِيقَةٌ لَطِيفَةٌ: وَهِيَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: أنبتكم إنباتا كان المعنى أنبتكم إنباتا عجيبا غَرِيبًا، وَلَمَّا قَالَ أَنْبَتْكُمْ نَبَاتًا كَانَ الْمَعْنَى أَنْبَتَكُمْ فَنَبَتُّمْ نَبَاتًا عَجِيبًا، وَهَذَا الثَّانِي أَوْلَى لِأَنَّ الْإِنْبَاتَ صِفَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى وَصِفَةُ اللَّهِ غَيْرُ مَحْسُوسَةٍ لَنَا، فَلَا نَعْرِفُ أَنَّ ذَلِكَ الْإِنْبَاتَ إِنْبَاتٌ عَجِيبٌ كَامِلٌ إِلَّا/ بِوَاسِطَةِ إِخْبَارِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا الْمَقَامُ مَقَامُ الِاسْتِدْلَالِ عَلَى كَمَالِ قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يُمْكِنُ إِثْبَاتُهُ بِالسَّمْعِ، أَمَّا لَمَّا قَالَ:أَنْبَتَكُمْ... نَباتاً عَلَى مَعْنَى أَنْبَتَكُمْ فَنَبَتُّمْ نَبَاتًا عَجِيبًا كَامِلًا: أَنْبَتَكُمْ كَانَ ذَلِكَ وَصْفًا لِلنَّبَاتِ بِكَوْنِهِ عَجِيبًا كَامِلًا، وَكَوْنُ النَّبَاتِ كَذَلِكَ أَمْرٌ مُشَاهَدٌ مَحْسُوسٌ، فَيُمْكِنُ الِاسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى كَمَالِ قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَكَانَ هَذَا مُوَافِقًا لِهَذَا الْمَقَامِ فَظَهَرَ أَنَّ الْعُدُولَ مِنْ تِلْكَ الْحَقِيقَةِ إِلَى هَذَا الْمَجَازِ كَانَ لِهَذَا السِّرِّ اللَّطِيف (55) وتلك التفاتة ذكيّة من جهة تحصيل المعنى والفرق الدّلاليّ بين المصدر واسم المصدر، فالمصدر يؤكّد فعل الفاعل، أمّا اسم المصدر، فهو ملقًى للمتلقّي منفصلا عن المرسل وخاليا من الحدث، ففي الآية يكون (الإنبات) من أمر الله السّمعيّ الذي لا نحسّه إلا بإخباره عنه، أمّا (النّبات) كذات فهو قائم أمام أعينا محسوس، فاتّضح أنّ الإنبات أمر غيبيّ وهو حقيقة، وأنّ النّبات أمر مشهود وهو مجازيّ يمكن القياس عليه.

وقد يتّسع المقال أكثر إن نحن أسهبنا، فحسبنا أن نشير على وجه العموم إلى الالتباس الحاصل في هذا المبحث الصّرفيّ من حيث الاصطلاح عليه، وتعاطي المعاجمة معه، وكذا النّحاة، غير أنّ هذا لا يحول دون تحديد بعض السّمات التي يمكن الاتّكاء عليها استعانة على

بناء المعجم التّاريخيّ كما يليق باسمه وطموح العاملين على إنجازه بعلمية صارمة قدر المتاح. وفي خاتمة البحث الموالية بعض هذه السّمات.

الخاتمة:

لا تستهدف وريقات هذا المقال الإحاطة بكلّ ما يتعلّق باسم المصدر، وتحرير البيان فيه من كلّ جهات الدّرس، فذلك ما يستقلّ به مؤلّف منفرد، وإنّما المقصود هنا عرض أهمّ المشكلات التي أشير إليها ممّن تناولوا هذا المبحث سواء المَعاجِمة أو النّحاة، والخلوص ختاما إلى بعض التّنبيهات التي تعين المحرّر في المعجم التّاريخيّ، وقد تغريه بزيادة البحث والتّدقيق.

يفضي هذا البحث إلى إبداء ملاحظات أرجو بها تحقيق ما يمكن من دفع إن على مستوى الجانب العلميّ المنوط بالسّادة العلماء في المجامع العلميّة والمختصّين في الدّرس اللّغويّ، وإن على مستوى السّادة العاملين على إنجاز وتنفيذ نتائج الحصيلة المعجميّة في المعجم التّاريخيّ الذي يناط به حلم الإحاطة باللّغة العربيّة والحياطة لها، فأمّا الجهة العلمائيّة فأهيب بها أن تنهض بما يلي:

1 .تحرير التّحقيق العلميّ في مسألة اسم المصدر مفهوما وعملا وموقعا ضمن مباحث الصّرف لأنّ هناك ارتباكا كبيرا بخصوص مصطلحه وعمله، وتعاطي المعاجمة معه كما سلف، وما ينجزونه من إيضاءات في هذا المضمار يزوّد به السّادة الخبراء والمحرّرون ليستبينوا سبيل التّعامل معه.

2 .إنّ كثيرا من المفردات التي يرشّح التركيب والسّياق أنّها أسماء مصادر قد تتناولها المعاجم على أنّها أسماء فحسب لأنّ التّركيب فيه احتماليّة الحذف والتّقدير والمجاز، وما إليها، لكن المفردة معزولة عن التّركيب تبرأ من كلّ ذلك، فتُعامَل على أنّها أسماء، أو مصادر، فكلمة نبات مثلا لا يستدعي تعريفها كمدخل أن يقال أنّها اسم مصدر، وليس معها فعل يُشكِل معه توجيه أنّها مصدر على غرار الفعل أنبت الذي مرّ في الآية الكريمة.

3 .إنّ الدّرس الصّرفيّ .في بعض مباحثه على الأقلّ .فيه كثير من الاحتماليّة إن على صعيد اللّفظ، وإن على صعيد الدّلالة، وهذا معاده في تقديرنا إلى ثنائيّة اللّفظ والمعنى كما

أشرنا كمشكل أساسيّ لهذه السّمة، فالألفاظ تحتمل معاني كثيرة بالخصوص في ما يتعلّق بالكلام، فإذا كانت اللغة ترسم حدودا معلومة بقواعدها المعياريّة التي لا يختلف اثنان في اعتقادها ووجوب احتذائها، فإنّ الكلام .بما يتطلّبه التّداول من تلفّظ سريع آنيّ وراهن حسب المواقف الاجتماعيّة لا يمكن بأيّة حال أن يراعي جميع حسابات اللّغة توصّلا لأداء معياريّ سليم. ولذلك يعسر الفصل في دلالة المفردة إذا كانت في شاهد استعمالي حي شعري أو نثري لأنه لا يمكن أخذ الحساب بدقّة لجميع الفروق القائمة بين المفردات المتلابسة لقرب بعضها من بعض اشتقاقيا

4 .ليس هناك قرار على اصطلاح ثابت لبعض المباحث، وهو ما يفسّر بأنّ المفهوم غير جليّ لدى الدّارسين، وتعذّر الأمر عليهم يمكن إعادته إلى سعة مادّة الظّاهرة، فهي لا تجري على نمط واحد، كما يجدر الإلفات إلى أنّ الاصطلاح يكون أنضج وأحوط عند المتأخّرين لا المتقدّمين الذين كانت عباراتهم شارحة أكثر منها ضابطة.

5 . على المحرّر أن يكون واعيا بالفروقات الدّلاليّة للّفظة الواحدة حسب استعمالاتها السّياقيّة، وكذا الفروق الدّلاليّة بينها وبين أخواتها في الاشتقاق، وأخواتها في الدّلالة، وهذا من كمال الضّبط للمُعجمَة، إذ توضع في موضعها اللّائق الآمن من اللّبس.

6 .يُنْصَح بأن يقود المشرفون على المعجم التّاريخيّ مشروع البحث الدّقيق في المسائل الصّرفيّة التي لا يحكمها قياس، والتي لم يرس فيها الدّرس الصّرفيّ على كلمة ظاهرة، ويزوّد بها السّادة الخبراء والمحرّرون بين الحين والحين تمكينا لهم من العمل بيُسر مع ربح الوقت وجودة العمل.

7 .الاحتكام إلى السّياق من أوّليّات ما يجب تحرّيه تجنّبا للتّعسّف وتحميل اللّفظ ما لا يحتمل، ولعلّه الباب والمدخل الذي يقلّل من هيمنة الاحتماليّة، وللسّياق قرائنه اللّفظيّة واللّغويّة والعقليّة التي تُصَفِّي المعنى كمرحلة أولى.

8 .إنّ الوعي بأثر ثنائيّة اللّفظ والمعنى في اللّغة يقضي بأن لا يستريح المحرّر لطّريقة واحدة في الاستدلال على صيغة صرفيّة أو حكم واحد في مسلك صرفيّ لأنّ الصّيغ تتّسع

لدلالات كثيرة، ويجوز أن ينوب بعضها عن بعض، وتتشابه أحيانا مع اختلاف الدّلالة، فتشكل عليه إن لم يتأنّ في التأمّل مليّا.

كما أنّ الفروق التي تتحقّق داخل الكلمة الواحدة تفرض أن يكون المسار الاشتقاقيّ مختلفا بالضّرورة، فالفعل منه النّاقص في قبالة التّام، ومنه اللّازم في قبالة المتعدّي، والفعل الدّال على وصف تكون منه الصّفة المشبّهة، لا اسم الفاعل الذي يستلّ من أفعال الأحداث، ومنه ما استعمل مجرّدا من غير زيادة فيه وفي مشتقاته، وخلافه الذي ورد استعماله مزيدا، ولم يرد مجرّدا معجميّا ولا شاهدا حيّا.

الهوامش والإحالات:

(1) .الفراهيديّ (أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد)، تحقيق مهدي المخزوميّ، د إبراهيم السّامرائيّ، دار ومكتبة الهلال، سلسلة المعاجم والفهارس، (د ت ط). 127/5، 128

(2) .ابن دريد أبو بكر محمّد بن الحسن الأزديّ): جمهرة اللّغة، تحقيق رمزي منير بعلبكيّ، دار العلم للملايين، بيروت/لبنان، ط1، 1987م. 407/1

(3) .ابن منظور:(أبو الفضل محمّد بن مكرم): لسان العرب، دار صادر، بيروت/لبنان،ط 3، 1414هـ. 549/11.

(4) .ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت/لبنان، 1956م، مادة (صدر) , 448/4

(5) .الخليل بن أحمد الفراهيديّ: العين، تحقيق مهدي المخزوميّ، إبراهيم السّامرائيّ، دارومكتبة الهلال. 96/7

- الصُّوَى أَعْلامٌ مِنْ حجارةٍ منصوبةٌ فِي الفَيافي والمَفازةِ المجهولةِ يُسْتدَلُّ بِهَا عَلَى الطَّرِيقِ وَعَلَى طَرَفيها

انظر: ابن منظور:(أبو الفضل محمد بن مكرم): لسان العرب، دار صادر، بيروت/لبنان،ط 3، 1414هـ. 472/14.

(6) .الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، تحقيق مهدي المخزوميّ، إبراهيم السّامرائيّ، دار ومكتبة الهلال.95/7

(7) .ابن فارس: مقاييس اللّغة، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، 1399هـ - 1979م. 337/3

(8) .السّيوطيّ (جلال الدين):: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرّسوم، تحقيق محمّد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة / مصر ط1 1424هـ - 2004 م. ص 87

(9) .الفاكهي(عبد الله بن أحمد): شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري،مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1414هـ/1993م، ص 183

(10).ابن مالك (محمّد بن عبد الله): شرح تسهيل الفوائد تحقيق عبد الرّحمن السّيّد، محمّد بدويّ المختون، هجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع والإعلان ط 1 1410هـ - 1990م. 178/2

(11).الحازميّ (أبو عبد الله أحمد بن عمر): شرح ألفيّة ابن مالك، موقع الشّيخ الحازميّ http://alhazme.net. 4/78 مع ملاحظة أنّ رقم الجزء هو رقم الدّرس

(12).الحازميّ (أبو عبد الله أحمد بن عمر): شرح ألفيّة ابن مالك، موقع الشّيخ الحازميّ http://alhazme.net. 4/78 مع ملاحظة أنّ رقم الجزء هو رقم الدّرس

(13).الخليل بن أحمد الفراهيديّ: معجم العين، تحقيق مهدي المخزوميّ وإبراهيم السّامرائيّ، دار ومكتبة الهلال، بيروت/ لبنان. 67/3

(14).ابن دريد: جمهرة اللّغة، تحقيق رمزيّ منير بعلبكيّ، دار العلم للملايين، بيروت/لبنان، ط1، 1987م. 2 /637

(15).الأزهريّ (محمّد بن أحمد): تهذيب اللّغة، تحقيق محمّد عوض مرعب، دار إحياء التّراث العربيّ، ط1، 2001م. 15/15

(16).ابن منظور(أبو الفضل محمّد): لسان العرب، دار صادر، بيروت/لبنان، ط3، 1414هـ، ج2. ص96

(17).ابن فارس (أبو الحسن أحمد): معجم مقاييس اللّغة، تحقيق عبدالسّلام محمّد هارون، دار الفكر، 1399هـ / 1979م، ج5. ص378

(18).ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تحقيق محمّد محيي الدّين، دار الفكر للطّباعة والنّشر، بيروت / لبنان. 1963م. 2/ 213

(19).صلاح الدّين الزّعبلاويّ: دراسات في النّحو، موقع اتّحاد الكتّاب العرب، الكتاب مرقّم آليّا. ص187

(20) .الزّمخشريّ(أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد):المفصّل في صنعة الإعراب، تحقيق عليّ بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت/لبنان، ط1، 1413هـ. 1993م. ص 276

(21).ابن الأثير (مجد الدّين أبو السّعادات):البديع في علم العربيّة، تحقيق ودراسة فتحي أحمد عليّ الدّين، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط1، 1420هـ 2/ 510

(22) .أحمد حسن حامد: التّضمين في اللّغة العربية (بحث في البلاغة والنّحو)، دار الشّروق للنّشر والتّوزيع، 2001م، عمّان /الأردن. ص 83

(23).أحمد حسن حامد: التّضمين في اللّغة العربيّة (بحث في البلاغة والنّحو)، دار الشّروق للنّشر والتّوزيع، 2001م، عمّان /الأردن. انظر مقدّمة الكتاب. ص1

(24) .الحازميّ (أبو عبد الله أحمد بن عمر): شرح ألفيّة ابن مالك، موقع الشّيخ الحازميّ http://alhazme.net. 4/78 مع ملاحظة أنّ رقم الجزء هو رقم الدّرس

(25).مصطفى الغلاييننّ: جامع الدّروس العربيّة، المكتبة العصريّة، صيدا - بيروت، ط 28، 1414 هـ - 1993 م.1/177

(26) .ابن قيّم الجوزيّة (محمّد بن أبي بكر): بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت، 2/ 137

(27).السّيرافيّ(أبو سعيد الحسن بن عبد الله)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، عليّ سيّد عليّ، دار الكتب العلميّة، بيروت/ لبنان، ط1، 2008 م. 4/460

(28) .ابن مالك (محمّد بن عبد الله): شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبد الرّحمن السّيّد، محمّد بدويّ المختون، هجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع والإعلان ط 1 1410هـ - 1990م.3/122

(29).ابن قيّم الجوزيّة (محمّد بن أبي بكر): بدائع الفوائد، دار الكتاب العربيّ، بيروت، 2/ 137، 138

(30).مصطفى الغلاييننّ: جامع الدّروس العربيّة، المكتبة العصريّة، صيدا - بيروت، ط 28، 1414 هـ - 1993 م. 3/276

(31).مصطفى الغلاييننّ: جامع الدّروس العربيّة، المكتبة العصريّة، صيدا - بيروت، ط 28، 1414 هـ - 1993 م. 3/ 276... 279

(32).ابن مالك (محمّد بن عبد الله): شرح تسهيل الفوائد تحقيق عبد الرّحمن السّيّد، محمّد بدويّ المختون، هجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع والإعلان، ط 1 1410هـ - 1990م. 2/180، 181

(33). عبد الغنيّ بن علي الدّقر:معجم القواعد العربيّة في النّحو والصّرف، دار القلم للطّباعة والنّشر والتّوزيع، دمشق، ط1، 1406هـ. 1986م.ص 46

(34). محمّد بن محمّد حسن شُرَّاب: شرح الشّواهد الشّعريّة في أمّات الكتب النّحويّة، مؤسّسة الرّسالة، بيروت/ لبنان، ط1، 1427 هـ - 2007 م. ص 68/1

(35). عبد الغنيّ بن علي الدّقر:معجم القواعد العربيّة في النّحو والصّرف، دار القلم للطّباعة والنّشر والتّوزيع، دمشق، ط1، 1406هـ. 1986م.ص 46

(36). مكّيّ بن أبي طالب(أبو محمّد القيسيّ): مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضّامن، مؤسّسة الرّسالة — بيروت، ط2، 1405.2/ 761

(37). محيي الدّين درويش: إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشّئون الجامعيّة - حمص - سورية، (دار اليمامة - دمشق - بيروت)، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت) ط4، 1415 هـ، ج10. ص 228

(38). العكبريّ (أبو البقاء):التّبيان في إعراب القرآن، تحقيق عليّ محمّد البجاويّ، دار النّشر عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه، ج2. ص 1242

(39). العكبريّ (أبو البقاء):التّبيان في إعراب القرآن، تحقيق عليّ محمّد البجاويّ، دار النّشر عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه، ج1. ص 254

(40). النَّحَّاس (أبو جعفر أحمد بن محمّد)،إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلّق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمّد عليّ بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت/لبنان، ط1 الأولى، 1421 هـ 28/5

(41). أحمد عبيد الدّعّاس- أحمد محمّد حميدان - إسماعيل محمود القاسم: إعراب القرآن الكريم، دار المنير ودار الفارابيّ - دمشق ط1، 1425 هـ. 2004م. 386/3

(42) .محيي الدّين بن أحمد مصطفى درويش: إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشّئون الجامعيّة، حمص/سورية، دار اليمامة دمشق - بيروت، دار ابن كثير - دمشق - بيروت، ط4، 1415 هـ. 1995م. 228/10

(43). أحمد بن محمّد الخرّاط، أبو بلال: المجتبى من مشكل إعراب القرآن، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، المدينة المنوّرة، 1426 هـ. 2005م. 1371/4

(44). الأصفهانيّ (أبو القاسم إسماعيل بن محمّد): إعراب القرآن، قدّمت له، ووثقت نصوصه فائزة بنت عمر المؤيّد، النّاشرغير معروف (فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنيّة - الرّياض) ط1، 1415 هـ - 1995 م. 537/1

(45). زكريّا الأنصاريّ: إعراب القرآن العظيم، حقّقه وعلّق عليه: موسى عليّ موسى مسعود (رسالة ماجستير)، قسم النّحو والصّرف والعروض، كلّيّة دار العلوم، جامعة القاهرة، (دار النّشر غير مذكورة)، ط1، 1421 هـ - 2001 م. 532

(46). ابن جنّيّ(أبو الفتح)، المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشّئون الإسلاميّة طبعة 1420هـ- 1999م. 260/2

(47). محمّد المختار محمّد المهديّ عبد الله: اسم المصدر بين أقوال النحاة واستعمال القرآن الكريم، مجلّة كلّيّة اللّغة العربيّة، جامعة أمّ القرى، كلّيّة اللّغة العربيّة، السّنة الأولى، العدد الأوّل، 1401هـ /1402هـ. ص 122، 123

(48). ياسين جاسم المحيميد: الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط (إعراب مستلّ من البحر المحيط لأبي حيان الغرناطي)، الكتاب مرقّم آليّا (نسخة الشاملة(308/1

(49). الزّجّاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السّرّيّ): معاني القرآن وإعرابه تحقيق: عبد الجليل عبده شلبيّ، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408 هـ - 1988 م، 230/5

(50).الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري): معاني القرآن وإعرابه تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408 هـ - 1988 م، 402/1

(51).البغويّ:(محيي السّنّة، أبو محمّد الحسين بن مسعود): معالم التّنزيل في تفسير القرآن، حقّقه وخرج أحاديثه محمّد عبد الله النّمر - عثمان جمعة ضميريّة - سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنّشر والتّوزيع ط 4، 1417 هـ - 1997 م. 231/8

- تمام البيت: وَصِرْنا إلى الحُسنى وَرَقّ كَلامُنَا... وَرُضْتُ فذلّتْ صَعبَةً أيَّ إذْلالِ (3)

انظر ديوان امرئ القيس بن حجر بن الحارث الكنديّ، اعتنى به: عبد الرّحمن المصطاوي، دار المعرفة - بيروت، ط 2، 1425 هـ - 2004 م. 137/1.

(52).الطّبريّ (أبو جعفر محمّد بن جرير): جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمّد شاكر، مؤسّسة الرّسالة، ط1، 1420 هـ - 2000 م. 122/10

(53).أبو الفداء (إسماعيل بن عمر بن كثير)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنّشر والتّوزيع، ط 2، 1420هـ - 1999 م، 234/8

(54).السّعديّ (عبد الرّحمن بن ناصر بن عبد الله(: تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنّان، تحقيق عبد الرّحمن بن معلّا اللّويحق، مؤسّسة الرّسالة، ط1، 1420 هـ-2000 م. 889

(55).فخر الدين الرازي (أبو عبد الله محمد بن عمر)، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط3، 1420 هـ30/ 654، 655